

بلاغ صحفي

حول الاجتماع الأسبوعي للمجلس الحكومي

ليوم الخميس 9 أغسطس 2012

انعقد يوم الخميس 20 من رمضان الأبرك 1433 الموافق ل 9 أغسطس 2012 الاجتماع الأسبوعي للمجلس الحكومي تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة خصص للمدارسة والمصادقة على مجموعة من النصوص التنظيمية ومدارسه عدد من المستجدات.

في مستهل الاجتماع تدارس المجلس و صادق على مشروع مرسوم رقم 2-12-334 بتغيير المرسوم رقم 1016-00 الصادر في 7 ربيع الآخر 1422 (29 يونيو 2001) بتطبيق القانون رقم 00-07 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، تقدم به السيد وزير التربية الوطنية. في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل الرفع من فعالية مؤسسات التعليم العمومي وتحسين خدماتها، يهدف هذا المشروع أساسا إلى تدقيق كيفية انتخاب الأطر الإدارية والتقنية العاملة بمختلف أسلاك مؤسسات التربية والتعليم العمومي قصد اكتساب العضوية في المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. كما يهدف إلى التنصيص على اعتماد التسميات النظامية الواردة في المرسوم رقم 2-02-854 الصادر في 10 فبراير 2003 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية والمرسوم رقم 2-02-376 الصادر في 17 يوليوز 2002 بمثابة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي.

كما صادق المجلس على مشروع مرسوم رقم 2-12-325 بتحديد شروط ومساطر دعم إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية، تقدم به السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة. تفعيلا لمقتضيات المادة 24 من قانون المالية لسنة 2012 والتي تنص على تخصيص دعم من مخصصات صندوق النهوض بالمشهد السمعي البصري لدعم كل من إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية، تمت صياغة هذا المشروع بنشاور مع الهيئات المعنية وبالاتحاد على توصيات هيئات الحكامة التي اشتغلت على تطوير نظام الدعم العمومي.

وتتمثل أهداف هذا المرسوم في جعل الدعم مرتكزا على دعم الإنتاج السينمائي الوطني ورفع جودته، وتشجيع حرية الإبداع والانفتاح على العالم وصيانة التعددية بمكوناتها اللغوية والثقافية والاجتماعية و التنوع الجهوي، وتطوير بنيات الصناعة السينمائية واستعمال التقنيات الحديثة الرقمية، وتأمين مكونات ومقومات الهوية المغربية وتعزيز إشعاع حضارة وثقافة وتاريخ المغرب وتشجيع الإبداع السينمائي للشباب، والإنتاج الدولي المشترك. كما يهدف هذا المشروع إلى تطوير الإطار القانوني لمنح الدعم بمختلف مكوناته الثلاث الأنفة الذكر بما يمكن من الرفع من الإنتاج السينمائي الوطني والرقى به إلى مستوى الجودة. وينص هذا المشروع على إحداث ثلاث لجان مستقلة ومنفصلة، كل واحدة في مجال تخصصها، تتولى دراسة وانتقاء الأعمال والملفات المرشحة للدعم ويعهد لها كذلك بتحديد مستويات الإعانات المالية. وينفذ الدعم وفق برنامج سنوي مصادق عليه من طرف المجلس الإداري للمركز السينمائي المغربي، كما تم إدراج التدقيق السنوي من طرف المفتشية العامة للمالية لبرامج الدعم بتكليف بالتدقيق والتأكد من إنجاز المشاريع المدعومة ومراقبة احترام الالتزامات.

وفي ختام المجلس قدمت اللجنة المكلفة بتعديل دفاتر التحملات الخاصة بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد
دوزيم عرضاً حول التعديلات المقترحة والتي همت تعزيز التعددية والانفتاح والتنوع والتوازن وتمتين مقتضيات الحكامة والشفافية
والجودة والخدمة العمومية، وستعرض للمصادقة النهائية في اجتماع لاحق لمجلس الحكومة.